جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جهاز الاشراف والتقويم العلمي

قسم ضمان الجودة والتقويم الأكاديمي

المجلس الوطني لاعتماد كليات القانون في العراق

تقرير خطة التحسين

جامعة شط العرب-كلية القانون

العراق-البصرة-قرب بريد الاندلس

WWW.SA-UC.ORG

SHATT_ALARAB_COLLEGE@SA-UC.ORG

البيانات الوصفية لكلية القانون-جامعة شط العرب

- **اسم الكلية:** كلية القانون-جامعة شط العرب
- **عنوان الكلية:** العراق-البصرة-دور الهندية-قرب بريد الاندلس

www.sa-uc.org
shatt_alarab_college@sa-uc.org

- **اسم عميد الكلية:** ا. د علي حسين منهل
- **عام التأسيس:** تأسس قسم القانون في كلية شط العرب الجامعة في سنة 1993 وتم قبول الدفعة الأولى في السنة الدراسية 1993-1994. وفي سنة 2024 تم تحويل كلية شط العرب الجامعة الى **(جامعة شط العرب)** وتحويل قسم القانون الى **(كلية القانون).**

- **الملف التعريفي لكلية القانون-جامعة شط العرب:**

1-رؤية الكلية: تسعى كلية القانون للريادة والتميز في جودة التعليم وإنتاج المعرفة وتعزيز المهارات ودعم المواهب وخدمة المجتمع والتوجه لتعظيم موارد الجامعة ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

2-رسالة الكلية واهدافها: تعمل الكلية بإدارتها وكادرها التدريسي وموظفيها لتعزيز جودة التعليم ومواكبة الحداثة والتطور في العلوم والتكنولوجيا لإنتاج الفكر والتأصيل المعرفي والريادة والإبداع ليكون المتخرجون منها مؤهلين بالمهارات والمواهب اللازمة لمتطلبات سوق العمل والمشاركة المجتمعية الفعالة مع منظومة بحوث رصينة والاسهام في التنمية المستدامة والحصول على ترتيب متميز بين الجامعات العراقية والإقليمية والتصنيفات العالمية.

ومن أجل ذلك تقوم كلية القانون بجميع المهام العلمية والتربوية، كما تمارس إعداد بحوث علمية وإصدار الكتب المنهجية والمساعدة، والأشراف على الطلبة، والتقويم العلمي للرسائل والاطروحات والأبحاث، وكذلك المشاركة في المؤتمرات العلمية والندوات وورش التدريب وخدمة المجتمع.

- **الدرجة الأكاديمية التي تمنحها الكلية:** تمنح الكلية درجة البكالوريوس في القانون.
- **الأقسام والفروع العلمية:** يدرس الطالب في الكلية القانون بفرعيه العام والخاص.
- **عدد الطلاب الحاليين:** بلغ عدد طلاب الكلية في سنة 2024-2025 (598) طالبا للدراستين الصباحية والمسائية.
- **عدد الخريجين:** بدأت الدراسة في الكلية في السنة الدراسية 1993-1994 وتم تخريج الدفعة الأولى في سنة 1996-1997 وفيما يأتي جدولا يبين اعداد الخريجين:

الدورة	العام الدراسي	عدد الخريجين (صباحي) +(مسائي)		الدورة	العام الدراسي	عدد الخريجين (صباحي) +(مسائي)
1	1997-1996	113 (صباحي فقط)		16	2012-2011	107+71
2	1998-1997	124 (صباحي فقط)		17	2013-2012	88+63
3	1999-1998	127 (صباحي فقط)		18	2014-2013	120+210
4	2000-1999	20+94		19	2015-2014	81+86
5	2001-2000	49+50		20	2016-2015	71+95
6	2002-2001	61+57		21	2017-2016	87+84
7	2003-2002	56+62		22	2018-2017	69+123
8	2004-2003	65+58		23	2019-2018	83+91
9	2005-2004	39+29		24	2020-2019	56+99
10	2006-2005	1		25	2021-2020	132+144
11	2007-2006	35+36		26	2022-2021	80+127
12	2008-2007	59+32		27	2023-2022	45+119
13	2009-2008	82+35		28	2024-2023	138+90
14	2010-2009	103+71				
15	2011-2010	95+82				

- **عدد أعضاء هيئة التدريس والموظفين:**

1-عدد أعضاء هيئة التدريس: 21

2-عدد الموظفين: 4

قائمة بأسماء تدريسيي كلية القانون للسنة الدراسية 2024-2025

ت	التدريسي	اللقب العلمي	الاختصاص	الشهادة
	علي حسين منهل	استاذ	قانون خاص	دكتوراه
2	جاسم خريبط خلف	استاذ	قانون عام	دكتوراه
	حسن حماد الحماد	استاذ	قانون عام	دكتوراه
4	تيسير احميد عبل	استاذ	فقه اسلامي	دكتوراه
	حسين محمد عبد الحسين	استاذ مساعد	لغة انكليزية	دكتوراه
6	ماجد سلمان حسين	استاذ مساعد	قانون عام	دكتوراه
	صفاء عادل سامي	مدرس	قانون عام	دكتوراه
8	حمد منشد عناد	استاذ مساعد	قانون عام	دكتوراه
	عبد الحسين برغش عبدالله	مدرس	لغة عربية	دكتوراه
10	سجاد صادق الهيد	استاذ مساعد	علوم اقتصادية	دكتوراه
	زهير خريبط خلف	مدرس	قانون عام	دكتوراه
12	براق جواد سوادي	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
	رفعت حمود ثجيل	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
14	يوسف سامي يوسف	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
	أكرم تحسين محمد	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
16	علي كريم عبد	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
	رائف رحيم راضي	مدرس مساعد	قانون عام	ماجستير
18	سارة مؤيد سليم	مدرس مساعد	قانون عام	ماجستير
	زينب حيدر	مدرس مساعد	قانون خاص	ماجستير
20	جواد كاظم	مدرس مساعد	حاسوب	ماجستير
	احمد شهيب	مدرس مساعد	قانون خاص	ماجستير

قائمة بأسماء الموظفين في كلية القانون

ت	الاسم	الوظيفة	الشهادة
1	علي دفار عويد	مساعد باحث	بكلوريوس
2	مؤمل حيدر نجف	مساعد باحث	بكلوريوس
3	زينب عبد الوهاب عبد الجبار	مساعد باحث	بكلوريوس
4	محمد عبد علي	خدمات	ابتدائية

خطة التحسين والتطوير

بعد تنظيم تحليل SWAT واستخراج نتائجه، وبعد الوقوف على نقاط الضعف في البرنامج الخاص بكلية القانون، نبين فيما يأتي جدولا يتضمن خطة التحسين المطلوبة لكل معيار من المعايير الستة التي جرى التحليل في ضوء عناصرها ومؤشراتها. ويتضمن جدول خطة التحسين والتطوير إجراءات التحسين التي ستتخذها الكلية، مع بيان المدة الزمنية لإنجاز هذه الإجراءات، والجهة المكلفة بإنجازها.

جدول خطة التحسين والتطوير

المعيار	نقاط الضعف	اجراءات التحسين	مسؤولية التنفيذ	فترة التنفيذ
المعيار الاول: التنظيم والادارة	1-ان اشتراك الجهات المستفيدة وذات الصلة باختصاص الكلية ضعيفة لعدم استجابتها في اغلب الأحيان (العنصر الأول-المؤشر رقم 5). 2-ان المكتبة موحدة على مستوى الجامعة وغير مختصة بكلية القانون (العنصر الثاني-المؤشر رقم 9).	1-مخاطبة دوائر الدولة والسادة القضاة والمحامين الذين لديهم ممارسة طويلة لبيان آرائهم وكيفية التعاون لتحسين البرنامج الأكاديمي لكلية القانون. 2-العمل على تخصيص مكتبة مستقلة لكلية القانون في البناية الجديدة للجامعة.	عمادة الكلية ورئاسة القسم.	النصف الأول من السنة الدراسية 2025-2026
المعيار الثاني: برنامج التعليم القانوني	1-لا يوجد مقرر مستقل يتضمن المقارنة مع القوانين الجرمانية والصينية، وهذا بسبب التقيد التام بالمفردات والمناهج المبلغة الينا عن طريق الوزارة والمعدة من قبل لجنة عمداء كليات القانون في الجامعات العراقية. (العنصر الثالث-المؤشر رقم 9) 2-ان مشاركة أصحاب المصلحة قد تكون ضعيفة لعدم التجاوب السريع من قبلهم. (العنصر السادس-المؤشر رقم 7)	1-العمل على اعداد مقرر مستقل يتضمن المقارنة العامة بين الشرائع اللاتينية والجرمانية والانكلوسكسونية والصينية وذلك من خلال التسهيلات التي يوفرها نظام بولونيا الذي سيطبق في كلية القانون اعتبارا من السنة الدراسية 2025-2026. 2-العمل على التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة والتأكيد عليهم لغرض تحقيق التعاون المطلوب.	1-معاون العميد للشؤون العلمية. 2-التعليم المستمر.	النصف الأول من السنة الدراسية 2025-2026

المعيار الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية	لا توجد عيادة قانونية في الكلية بسبب ضعف الطلب على مثل هذه الخدمة. (العنصر الأول-المؤشر رقم 4)	العمل على انشاء برنامج العيادة القانونية في الكلية.	معاون العميد للشؤون العلمية.	النصف الأول من السنة الدراسية 2025-2026
المعيار الرابع: القبول وخدمات الطلبة	1. ضعف توثيق الأنشطة والفعاليات التي تتم من خلال التواصل مع الخريجين. (العنصر الأول-المؤشر رقم 8) 2. عدم وجود احصائية لأنواع الشكاوى الطلابية وعددها ونوع المعالجة ونسبها. (العنصر الرابع-المؤشر رقم 2)	1-انشاء سجلات خاصة لتوثيق أنشطة التواصل التي تتم مع الخريجين. 2-مراجعة سجل الشكاوى وتنظيم احصائيات دقيقة بأنواع الشكاوى ونوع معالجتها ونسب الشكاوى التي تتم معالجتها وتلك التي لا تعالج مع بيان الأسباب.	معاون العميد للشؤون الادارية والكادر التدريسي	النصف الأول من السنة الدراسية 2025-2026
المعيار الخامس: المكتبات وموارد المعلومات	1. ان المكتبة موحدة على مستوى الجامعة ولا توجد مكتبة مستقلة إداريا خاصة بكلية القانون. (العنصر الأول-المؤشر رقم 1) 2.سياسة المكتبة تحدد من قبل الجامعة وليس الكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم 2) 3. اختيار موظفي المكتبة يتم من قبل الجامعة وليس الكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم 3) 4. ميزانية المكتبة تابعة للجامعة وليس للكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم 4) 5-قلة المصادر الرقمية. (العنصر الأول-المؤشر رقم 5) 6-المساحة المتوفرة مشتركة لجميع الكليات ولا توجد مساحة خاصة لكلية القانون في المكتبة. (العنصر الأول-	1-العمل على انشاء مكتبة مستقلة لكلية القانون في البناية الجديدة للجامعة. 2-العمل على فصل تحديد سياسة المكتبة من الجامعة وجعلها في عهدة الكلية. 3-الطلب من رئاسة الجامعة ان يكون اختيار موظفي المكتبة الخاصة بكلية القانون من قبل العمادة. 4-الطلب من رئاسة الجامعة ان تكون ميزانية مكتبة كلية القانون مستقلة ومعدة من قبل العمادة. 5-العمل على تزويد المكتبة بالمصادر الرقمية وخصوصا تهيئة روابط المواقع التي توفر الكتب والبحوث المتخصصة مجانا. 6-التنسيق مع رئاسة الجامعة بشأن تحديد المساحة التي ستتاح لمكتبة كلية القانون بهدف جعلها مناسبة لأعداد الطلبة ومستخدمي المكتبة. 7-التنسيق مع رئاسة الجامعة	معاون العميد للشؤون العلمية.	خلال السنة الدراسية 2025-2026

	المؤشر رقم 9) 7-عدد العاملين في المكتبة يحدد مركزيا من قبل الجامعة ولا يؤخذ في الاعتبار تناسبه مع اعداد الطلبة والتدريسيين في كلية القانون خاصة. (العنصر الأول-المؤشر رقم 12)	على توظيف عدد كاف من العاملين في مكتبة كلية القانون.		
المعيار السادس: المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات	1.هناك حاجة الى تزويد القاعات بالشاشات التفاعلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم 4) 2.لا توجد خطة مالية وموازنة للكلية مستقلة عن موازنة الجامعة. (العنصر الثاني-المؤشر رقم 3) 3. لا توجد خطة مالية مستقلة معدة بناء على احتياجات الكلية لتنفيذ برنامجها الأكاديمي، لكن هذا يؤخذ في الاعتبار عند وضع اللائحة المالية الموحدة للجامعة. (العنصر الثاني-المؤشر رقم 5)	1-الطلب من رئاسة الجامعة تزويد القاعات الدراسية بالشاشات التفاعلية مع المستلزمات الأخرى. 2-التشاور مع رئاسة الجامعة لغرض فصل موازنة كلية القانون وجعلها في باب مستقل. 3-التنسيق مع رئاسة الجامعة على اعداد خطة مالية مستقلة لكلية القانون تبنى على أساس احتياجات الكلية لتنفيذ البرنامج الأكاديمي.	عمادة الكلية ومعاون العميد للشؤون الادارية	خلال السنة الدراسية 2025-2026